



BEIJING +20
Review of Implementation of the Beijing
Declaration and Platform for Action in the
Arab Region



التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين في ليبيا خلال السنوات الماضية

مساهمات منظمات المجتمع المدني الليبي، العوائق والتحديات

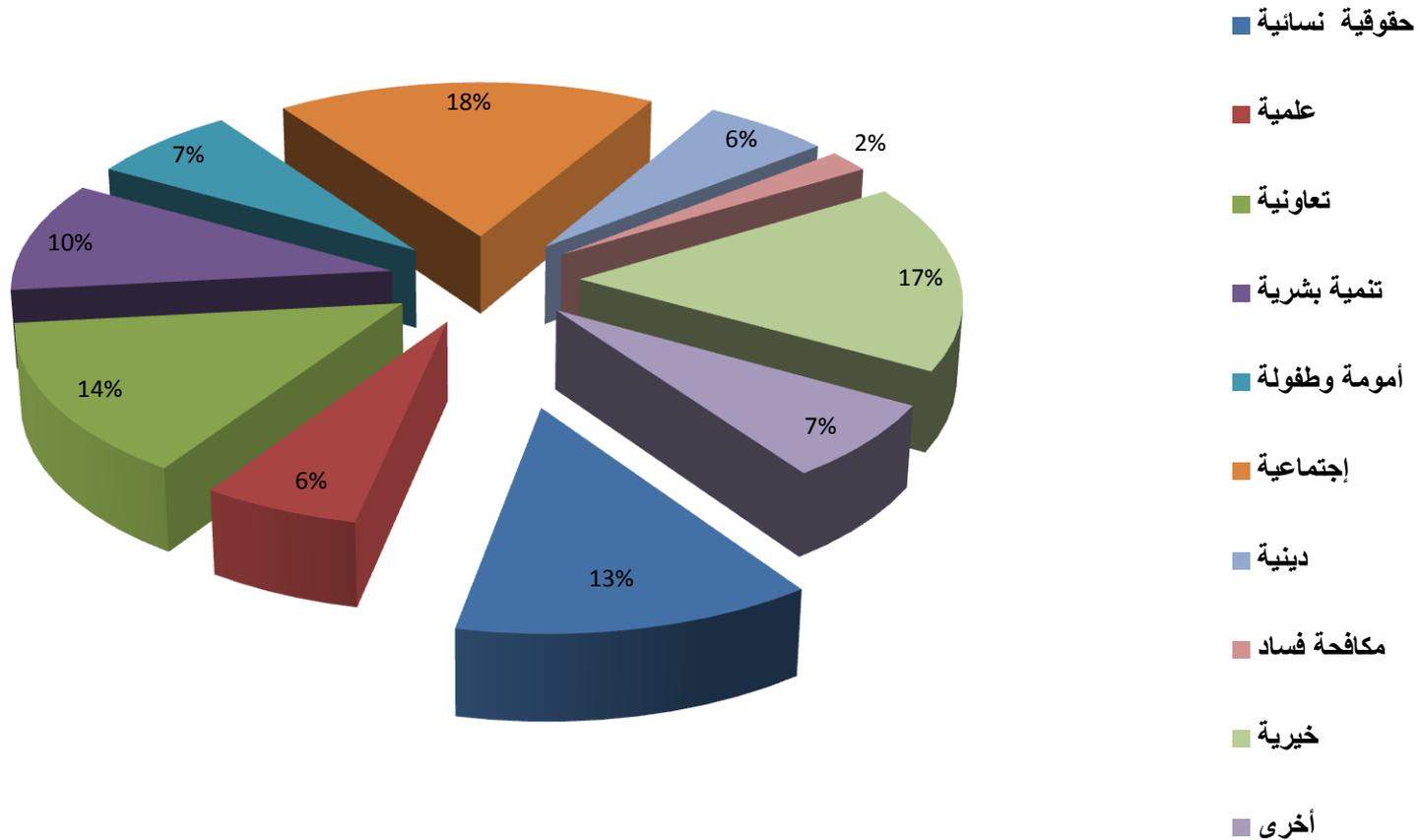
إعداد
سليمة الفاخري

منتدى تمكين المرأة والشباب

مساهمات منظمات المجتمع المدني الليبية لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين في تحقيق الإنجازات ذات العلاقة

- منظمات المجتمع المدني في ليبيا حديثة المنشأ، وظهرت مع اندلاع ثورة 17 فبراير 2011 في شكل جمعيات إغاثة وتقديم المساعدة.
- أخذت المنظمات تتورع في نشاطاتها حتى ظهرت المنظمات المعنية بالمرأة وحقوقها وأخرى تتعلق بالتوعية بمختلف المناحي الحياتية.
- زاد عدد منظمات المجتمع المدني عن 4000 منظمة، تمثل المنظمات النسائية والحقوقية منها 13%.
- نتيجة للأحداث التي مرت، فُرضت إستحقاقات كثيرة وهامة على المنظمات خاصة المعنية بشؤون المرأة.
- كانت هذه المنظمات تعني بما يجب على المرأة القيام به والحقوق التي يجب أن تتمتع بها.

نسبة مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا:



- نتيجة لفقدان الخبرة في هذا المجال، فلم يكن لدى تلك المنظمات خطة عمل واضحة ومحكمة وأقتصر أدائها على العمل العشوائي وما تفرضه عليها ظروف المرحلة.

- تركز العمل تارة على البحث والتحقيق في الانتهاكات التي تعرضت لها المرأة أثناء الحرب وأخرى على دعم مشاركة المرأة في الساحة السياسية وفرض وجودها.

- قامت بعض المنظمات بتوعية العنصر النسائي بحقوقهم الأساسية وأيضا بالمواثيق والمعاهدات الدولية والمطالبة بتنفيذها.

- ركزت معظم المنظمات المعنية بالمرأة على التوعية بأهمية المشاركة في الإنتخابات سواء بالترشح أو التصويت.

- عملت على دعم وتطوير ورفع كفاءة النساء المرشحات للانتخابات سواء للمؤتمر الوطني العام أو للهيئة التأسيسية لصياغة الدستور أو لمجلس النواب، أو انتخابات المجالس البلدية.

- إقامة ورش العمل والدورات والندوات والمناظرات.
- عملت المنظمات على حملات المناصرة والتأييد للنسوة المترشحات لتحفيز المواطنين على التوصيت لهن، وكذلك على تغيير الصورة النمطية السائدة بالمجتمع وهي أن السياسة وصناعة القرار تقتصر فقط على الرجال..
- ساهمت هذه المنظمات أيضا في تنظيم حملات مناصرة وتأييد للحصول على كوتا عادلة للمرأة اللببية في الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور سواءً بالجهود الفردية أو بالتنسيق مع منظمات محلية أو دولية، وقد نظمت أيضا عدة وقفات منها احتجاجية وأخرى داعمة لقرارات أو ممارسات.
- تولد عن ذلك ظهور بعض التحالفات بين المنظمات ولو ان بعض هذه التحالفات لم تدم طويلا أو واجهتها بعض الصعاب أهمها ضعف الثقافة بالعمل المدني وقلة التنسيق والنضج المهني.

- مع كل الصعاب والظروف القاسية، إلا أن بعض من المنظمات الحديثة العهد تمكنت بسرعة من أكتساب الخبرة والتنظيم وتحسين الأداء.
- خلال العام الماضي بدأ ظهور اهتمام المنظمات بالجانب الإقتصادي وتمكين المرأة في هذا المجال، فأقامت العديد من الدورات والمقترحات للجهات ذات العلاقة بضرورة بمشاركة المرأة في صناعة الإقتصاد.
- بدأت نتائج هذه الجهود على مستوى متواضع مقارنة بما يجب أن يكون، وكان للوضع السياسي الهش والأزمات الامنية المتلاحقة الاثر الكبير في إهمال جوانب المرأة وخاصة المجال الإقتصادي سيما في وجود عوائق.
- بدأت بعض المنظمات بالإهتمام بمشاركة المرأة بالمصالحة الوطنية وتحقيق السلم وفض النزاعات، إلا أنها لم تصل لدرجة تبني خطط ورؤى واضحة وفعالة لتمكين المرأة من المشاركة باستقلالية بهذه القضايا الجوهرية في مسيرة ليبيا نحو التحول الديمقراطي وبناء دولة المؤسسات التي تكفل حقوق الإنسان.

- عملت بعض المنظمات في الحد من الفقر وتحسين الدخل للأسر بدعم النساء العاملات بالصناعات التقليدية من خلال تدريبهن لتطوير عملهن وتسويق منتجاتهن وتمويل مشاريعهن.
- تعمل العديد من منظمات على دعم الحكومة المؤقتة بالمقترحات وإجراء الدراسات والمساعدة ببعض المعونات.
- تم التشبيك بين عدد من المنظمات وإنشاء شبكات متخصصة بمجالات معينة منها الحقوقية و القانونية وغيرها..
- برزت أيضا بعض المنظمات التي تهتم بالإنتهاكات النفسية والجسدية التي نالت النساء سواءً في السجون أو خارجها من قبل أو بعد ثورة 17 فبراير والمطالبة بالتحقيق في تلك الجرائم وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لتلك النساء.

تلخيص لأبرز إنجازات المنظمات المدنية في ليبيا:

- رفع مستوى الوعي في المجتمع بحقوق المرأة، رغم أنها لا تزال تحت المستوى المطلوب.
- زيادة عدد النساء المترشحات سواءً على المستوى الوطني أو المحلي.
- مصادقة ليبيا على البروتوكولات الإضافية لمعاهدة سيداو في عهد الحكومة الإنتقالية السابقة.
- بدء التركيز على التمكين الإقتصادي للمرأة ودعم النساء المعيلات للأسر لتحسين دخلهن والحد من مستوى الفقر.
- التوعية بالأمراض التي تصيب النساء ومحاولة الضغط على الحكومات المتعاقبة لتحسين الخدمات الطبية المقدمة لهن.
- الحصول على كوتا لمشاركة المرأة في إنتخابات المؤتمر الوطني العام والهيئة التأسيسية لكتابة الدستور وأنتخابات مجلس النواب.

- دعم مطالب المرأة الليبية ونقلها للهيئة التأسيسية للدستور، مثال على ذلك قيام منتدى تمكين المرأة والشباب بالعمل على تدريب شباب ونساء من 24 مدينة وقرية حول ليبيا المترامية الأطراف وبمختلف مكوناتها الثقافية والأقليات من خلال مشاريع مختلفة وبشراكة وتمويل من منظمات دولية (مثل كرييتف، ميبى الأتحاد الأوربي و منظمة جندركونسيرنس العالمية).

- تمثيل ليبيا في المحافل الدولية وتعريف العالم بما يحدث في ليبيا بعيون النشطاء والحقوقيين لا بعيون الأنظمة، وقد كان للمنتدى عدة مشاركات دولية أبرزها المشاركة ضمن فرق الخبراء عالي المستوى في مؤتمر فيينا+20 العالمي لحقوق الإنسان وتمت المشاركة ببحث تم اختياره ليكون ضمن المنشورات العامة للمؤتمر.

- القيام بعدة حملات مناهضة للعنف ضد المرأة والتي بدأت تلاقي بعض التجاوب والأهتمام داخل المجتمع.



VIENNA+20
ADVANCING THE
PROTECTION OF
HUMAN RIGHTS



Studienreihe des Ludwig Boltzmann Instituts für Menschenrechte
herausgegeben von Manfred Nowak, Fiona Steinert und Hannes Treter

Kozma/Müller-Funk/Nowak (Eds.)

Vienna + 20 **Advancing the Protection** **of Human Rights**

Achievements, Challenges and Perspectives
20 Years after the World Conference

Band 31



intersentia

العوائق والتحديات ذات الأثر في تنفيذ إعلان ومنهاج بيجين وأنعكاساتها على دور منظمات المجتمع المدني الليبي:

تواجه المنظمات النسائية في عملها لضمان حقوق المرأة عدة عوائق وصعاب تختلف من منظمة إلى أخرى حسب نشاطها وموقعها الجغرافي .. وقد ساهمت هذه العوائق في تأخر تحقيق هذه المنظمات للأهداف التي وضعتها، ومن أهم هذه العوائق:

- حداثة عهد المجتمع الليبي بالثقافة المدنية حيث أن جميع الأنشطة والأعمال السابقة كانت برعاية وتنظيم وإشراف الدولة ولا يوجد ممارسة فعلية للعمل المدني، فيما عدا منظمات محسوبة على النظام السابق متمثلة في جمعية وأعتصموا برئاسة عاشة القذافي ومنظمة جائزة القذافي لحقوق الإنسان، وجمعية القذافي الخيرية، وبعض الجمعيات القزمية الأخرى التي كان نشاطها محصوراً في العمل الخيري والتي واجهت الكثير من المضايقات والعراقيل.
- أثر ضعف الإلمام بالعمل المدني في مستوى الخدمات المقدمة من هذه المنظمات وفرض وجودها سواء على الحكومة أو على المجتمع، كما فشلت في الحصول على التمويل لتغطية نشاطاتها وضمان بقائها.

- ثقافة المجتمع الذكوري لا تحظى بكثير من أعمال وأنشطة المنظمات المعنية بالمرأة بالدعم والزمخ المطلوب من عامة الناس حيث يرون أن المرأة ليست بحاجة للدعم ولا للمشاركة السياسية أو الخوض في عالم المال والأعمال وأن أسرتها وبيتها أولى بها!

- ضعف التمويل وصعوبة الحصول عليه، حيث لا تدعم الدولة هذه المنظمات إلا ما ندر ولا توجد شفافية وأنزاهة في هذا الجانب.

- يشكل الوضع الأمني المتردي أكبر عائق في طريق عمل هذه المنظمات حيث يصعب التحرك ويتعرض الناشطاء والناشطات الى مخاطر عديدة إضافة الى العزوف العام عن أية مناشط نتيجة لبعض الإغتيالات التي وقعت لنشطاء من العنصر النسائي.

- عدم صدور قانون المجتمع المدني من قبل المؤتمر الوطني العام رغم أن المقترح مقدم لهم منذ فترة طويلة وقد عملت عليه عدة منظمات محلية ودولية وبالتعاون مع عدة دول، مما أثر سلباً على البناء المؤسسي لهذه المنظمات ووجود خروقات وفساد مالي كبير.

- ظهور التيارات الدينية المتشددة والتي تحارب سراً وعلانية تلك المنظمات والنشطاء والحقوقيين وقد تعرض الكثير منهم للتهديدات والخطف وبعضهم من تمت مهاجمة مقارهم وتخريبها .. ومن أبرز من خسرتهم ليبيا وثم اغتيالهم:

✓ المحامية والمناضلة/ سلوى بوقعيقيص

✓ الأستاذة والنائبة السابقة بالبرلمان/ فريحة البركاوي

✓ الأستاذة المحامية/ فتحية البديري

وغيرهن من الحقوقيات والناشطات، دون أي تحرك من الحكومة لحماية هؤلاء من تلك التهديدات والمضايقات.



القتيلة / المحامية والمناضلة: سلوى بوقعيقيص القتيلة / الأستاذة والنائبة السابقة بالبرلمان: فريحة البركاوي

- الإحباط وخيبة الأمل التي خيمت على المجتمع الليبي جراء الفراغ السياسي وعدم وجود رؤى واضحة لصناع القرار جعل الكثير من مؤسسي منظمات المجتمع المدني يتراجعون في الدفاع عن الحقوق والرسالة التي تأسست من المنظمات.

- عدم وجود إحصائيات ودراسات يمكن الإرتكاز عليها في عمل تلك المنظمات مما جعل من المشاريع والأنشطة تحدي لها وخاصة عند وضع خطط استراتيجية لعملها أو عند تقديم مقترحات للحكومة أو البرلمان.

- ضعف التشبيك والتواصل بين المنظمات المعنية بالمرأة وحقوقها مما سبب ضعف وتشتت العمل بتلك المنظمات.

- عدم وجود شفافية ونزاهة في عمل بعض الجهات الدولية الداعمة في عملها لدعم المنظمات المدنية وخاصة المعنية بحقوق المرأة.

الأولويات والرؤى المستقبلية والتوصيات لتعجيل تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين في ليبيا.

- مما سبق نجد أن المنظمات المدنية بليبيا لم تكن تعمل تحديدا قبل 17 فبراير 2011 أو مركزة على تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، بل كانت تناضل من أجل البقاء والمحافظة على ما تبقى للمرأة من حقوق في ظل هجمة شرسة تعرضت لها نساء ليبيا.

- بعد ثورة 17 فبراير وفي ظل تغييرات سريعة ومتلاحقة للمشهد الأمني والسياسي الليبي جعل من عملها وليد الساعة والحدث، فلم تحظى بالفرص والوقت والإهتمام الكافئ للتخطيط والتنفيذ والدعم، كما أن تسارع الأحداث ألقى بظلاله عليها وخلقت لها كل يوم تحد وأستحقاق جديد.

- ولكي تستطيع هذه المنظمات الوليدة أن تتقوى وتعمل بكفاءة أكثر فإنه يجب إتخاذ عدة تدابير منها:

1- تكثيف التشبيك والتعاون بين المنظمات المعنية بحقوق المرأة سواء كان على المستوى الوطني، الإقليمي أو الدولي لإكتساب الخبرات وتوحيد الجهود.

2 - التركيز على البناء المؤسسي لهذه المنظمات و التدريب الجيد للكوادر العاملة بها للرفع من معدلات أدائها والوصول السريع للمستوى الأهداف التي قامت من أجلها، سواء كان هذا التدريب مهني أو تثقيفي بالحقوق التي يجب أن يطالبوا بها وكيفية المطالبة وسبل إنجاحها.

3 - الضغط على الحكومات لدعم هذه المنظمات وإعطائها حق الوصول للمعلومات والبيانات والإستماع لها والنظر الجاد في المقترحات المقدمة منها، وإعطائها الحق في وضع الحلول والمشاركة فيها.

4- تشجيع الجهود المبذولة من قبل المنظمات المعنية بالمرأة لرفع معنويات كوادرها، وأيضاً رفع مستوى اهتمام وتقدير المجتمع لعمل هذه المنظمات عن طريق الحوافز والجوائز. قد يكون التشجيع بدعم حملات ما تقوم بها هذه المنظمات من خلال برامج إعلامية والمشاركة بها أو بتقديم الدعم الفني اللازم لها..

5- مراجعة المنظمات الدولية والدول المانحة لآلية عمل فرقها داخل ليبيا، حيث لوحظ أن بعضها ليس على المستوى المطلوب، وأرتكازها على الإعلام أكثر من تحقيق نتائج فعلية ومجدية على الأرض، مما خلف أنطباع سيء وقلل من ثقة المجتمع الليبي والنشطاء من جدوى تلك المنظمات.

6- تنظيم البرامج التثقيفية والتوعوية بأهمية عمل دور هذه المنظمات في حماية حقوق المرأة والذي سينعكس إيجاباً على رقي وتقدم المجتمعات، وتحقيق العدالة الإجتماعية والسلم الإجتماعي والتنمية الإقتصادية.

7- تصحيح وجود ونشاط مؤسسات المجتمع المدني عامة والمعنية بالمرأة خاصة، سيما في مرحلة التأسيس التي تعيشها الآن، وعليه ضرورة إصدار قانون المجتمع المدني لكي ينظم أسس وطريقة عمل هذه المنظمات ويحدد الأطر والمعايير التي يجب ان تراعى في تأسيسها وعملها.

8- العمل على توفير الإحصاءات والقيام بدراسات جديّة ومختصة بشؤون المنظمات المدنيّة وأيضاً بشؤون المرأة حيث أن عدم وجود قاعدة بيانات حديثة وأرقام يمكن الإعتماد عليها في إجراء البحوث والتقارير والمشاريع يجعل من عمل المنظمات المدنيّة والنشطاء غاية الصعوبة !

9- العمل على خلق برنامج وجهاز وطني خاص بتقديم المساعدة والدعم للنساء والفتيات في أوقات الأزمات والحروب والكوارث الإنسانيّة وتوفير ممرات آمنة لهن وتقديم الخدمات الصحيّة والنفسيّة.

ملاحظات أخرى تخص وضع المرأة في ليبيا وجب التتويه عنها:

- ✓ يعتمد قطاعي التعليم والصحة كلياً على العناصر النسائية، ويشكل عدد الموظفات بالمؤسسات الحكومية الأغلبية بالمقارنة بعدد الذكور، لكن في غير المناصب العليا والريادية بتلك المؤسسات.
- ✓ لوحظ تزايد أعداد الموفدات للخارج لأستكمال الدراسة العليا بشكل ملفت عما كان عليه سابقاً.
- ✓ لا يزال هناك ضعف بالوعي وإدراك بالحاجة الماسة لدعم المرأة لنيل حقوقها حتى في الأوساط النسائية ذاتها.
- ✓ تزايد الإنتهاكات التي تتعرض لها المرأة في مختلف النواحي مع غياب للقانون وأدواته التي تحمي الحقوق والحريات.
- ✓ إقبال عدد من المحاكم والتأجيل اللا محدود للقضايا المنظورة أما القضاء أثر سلباً على المرأة وعلى الاسرة أيضاً.

✓ تحول العديد من الشباب الليبي للعمل في الكتائب المسلحة وتركهم للدراسة في وقت تواصل فيه الفتيات تحصيلهن العلمي، سيخلق خلا وفوارق فكرية وثقافية وإجتماعية مستقبلا وستكون نتائجها سلبية على المرأة والمجتمع.

✓ الوضع الأمني المتردي قلل من فرص ظهور سيدات الأعمال مما جعل الرجال يستحوذون على المشهد الإقتصادي في ليبيا.

✓ تزايد حالات الإجهاض ووفاة المواليد بسبب عدم حصول الحوامل على الخدمات الطبية في أغلب المدن الليبية وخاصة بالقرى والمناطق النائية.

✓ إنتشار حالات الصم والبكم بسبب العنف المتزايد والإستخدام المفرط للأسلحة وتسجيل زيادة حالات الجنون، وحالات نفسية متأزمة لفتيات وزوجات تعرضن لمشاهد مؤلمة وأوضاع قاسية، وزيادة الإصابة بالإمراض المزمنة.

- ✓ تعرض فتيات وطالبات للخطف والإغتصاب، وأختفاء لنساء في مناطق مختلفة.
- ✓ تزايد أعداد الليبيات المهاجرات والمهجرات خارج الوطن ومعاناتهن لأوضاع إنسانية سيئة وعملهن بأعمال وضيعة وغير ملائمة لتوفير لقمة العيش.
- ✓ إجمالاً فإن وضع المرأة في ليبيا قد سجل تراجعاً كبيراً برغم وجود حالات نجاحات فردية لبعض النساء الليبيات.
- ✓ بالرغم من وجود إمكانيات جيدة لتفعيل دور المرأة والتقليل من معاناتها إلا إن المحصلة الكلية محملة بالنتائج السلبية وغير المباشرة على المدى القريب إذا استمر الوعي النسائي والنشاط الإجتماعي والإقتصادي والسياسي للمرأة الليبية على ذات الوتيرة.
- ✓ يجب أن توضع الحلول للمرأة الليبية من قبل المرأة الليبية ذاتها، وتكون للسلطات أدوات حل ودعم لها، كذلك لا بد من تكاتف جهود المنظمات الدولية التي نحن بحاجة ماسة لدعمها، وعلى رأسها الأمم المتحدة.

شكراً جزيلاً

منتدى تمكين المرأة والشباب